الأمم المتحدة

A/63/781–S/2009/156

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البندان ١٣ و ١٨ من جدول الأعمال
التراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أحيل إليكم طيه نص المذكرة المعنونة ”ناغورني كاراباخ: المفاوضات السلمية وسياسة أذربيجان الحربية“ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا للغاية لو تسنى لكم تعميم نص المذكرة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٣ و ١٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرمن **مارتيروسيان**
السفير
الممثل الدائم

030409 030409 09-27936 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

ناغورني كاراباخ: مفاوضات السلام وسياسة أذربيجان الحربية

آذار/مارس ٢٠٠٩

تمهيد

بالنظر إلى أن ما ورد في التقريرين اللذين أحالتهما جمهورية أذربيجان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يومي ٢٢ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهما تحديدا ''التقرير المتعلق بالآثار القانونية المترتبة على العدوان المسلح لجمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان''، و ''التقرير المتعلق بالقاعدة الأساسية للسلامة الإقليمية للدول والحق في تقرير المصير على ضوء المطالبات التعريفية لجمهورية أرمينيا'' وكذلك في التقريرين المعنونين ''المسؤوليات القانونية الدولية لأرمينيا بصفتها محتلا للأراضي الأذربيجانية احتلالا حربيا'' و ''دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لموقف أذربيجان من النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ الأذربيجانية وحولها''، اللذين عممتهما أذربيجان يومي ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، يمثل تفسيرا خاطئا لجوهر مشكلة ناغورني كاراباخ، توزع البعثة الدائمة لجمهورية أرمينيا لدى الأمم المتحدة التقرير التالي بشأن مسألة ناغورني كاراباخ.

ومؤخرا تصاعدت بشكل حاد السياسة الحربية التي تتبعها أذربيجان للتعامل مع النزاع في ناغورني كاراباخ وتمثل تهديدا خطيرا على السلام والأمن الإقليميين. ويسفر ذلك بدوره عن إعاقة كبيرة لعملية التسوية السلمية للنزاع في إطار مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي جنوب القوقاز، فإن أي كلمة طائشة أو أي خطوة غير مسؤولة يمكن أن تجر على المرء عواقب لا يمكن التنبؤ بها، في حين أن التكديس العسكري في أذربيجان والبيانات العدائية التي تصدر على أعلى المستويات تزيد التوتر في المناخ السائد عموما. وعلى النقيض من روح المفاوضات السائدة في مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ما فتئت أذربيجان منذ عدة سنوات تطور وتنفذ حملة واسعة النطاق من الدعاية المضادة لأرمينيا تبث من خلالها الكراهية والتعصب العنصريين ضد الأرمينيين.

وخلال فترة قصيرة من الزمن زادت أذربيجان ميزانيتها العسكرية بمقدار عشرة أمثال، في انتهاك صارخ لقواعد الحد من الأسلحة التي تنص عليها المعاهدات الدولية، حيث

تجاوزت بوجه خاص الحدود القصوى المسموح بها للتسلح بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وتشكل البيانات العدائية والتهديدات التي تصدرها أذربيجان فضلا عن الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار القائم عناصر عمل عدواني.

وعلى الساحة الدولية، تقوم أذربيجان باستمرار بطرح تفسير مغلوط لأصل مشكلة ناغورني كاراباخ، حيث تحاول إخفاء أعمال التطهير العرقي وسياستها العنيفة التي نفذتها ضد شعب ناغورني كاراباخ في فترة ١٩٨٨-١٩٩١. ونتيجة لذلك، تطورت هذه الأعمال لتصبح عدوانا صريحا وأعمالا عدائية ضد شعب جمهورية ناغورني كاراباخ الحاصل على حق الحكم الذاتي، بما يشمل أيضا مرتزقة يرتبطون على نحو وثيق بمنظمات إرهابية، وهو ما أسفر في نهاية المطاف عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين.

إن جراح الحرب السابقة، التي شنتها أذربيجان، لم تبرأ بعد، ورغم ذلك فقد بدأت أذربيجان تتبع سياسة ترمي إلى التسبب في حرب جديدة. وقد عمم الجانب الأذربيجاني في الجمعية العامة ومجلس الأمن ''تقارير'' ومشاريع قرارات بشأن مشكلة ناغورني كاراباخ لا تُحدث أثرا سلبيا على عملية المفاوضات وحسب، وإنما تتضمن أيضا نية أذربيجان على إضفاء المشروعية على عدوان عسكري محتمل على ناغورني كاراباخ وجمهورية أرمينيا.

وترى جمهورية أرمينيا أن هناك أساسا جديا لتسوية مشكلة ناغورني كاراباخ في حالة تنفيذ الأحكام الواردة في الإعلان الذي وقعه رؤساء جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان والاتحاد الروسي في موسكو يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وفي إعلان وزراء خارجية البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في هيلسنكي يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفي الإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية جميع الدول الـ ٥٦ الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ووفقا لهذه الوثائق، يجب استبعاد أي خيار عسكري من الوسائل المطروحة لتسوية نزاع ناغورني كاراباخ، ويجب على الأطراف الالتزام بالتسوية السياسية السلمية للمشكلة عن طريق المفاوضات، استنادا إلى ''توصيات مدريد'' الصادرة عن الرؤساء المشاركين لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأرمينيا على اقتناع بأن التزام الأطراف بالامتناع عن الخطوات التي بإمكانها إعاقة الحوار وعملية السلام يمكن أن يهيئ فرصة لإحراز تقدم في التسوية السلمية لمشكلة ناغورني كاراباخ.

أولا – المرحلة الحالية لمفاوضات السلام وسلوك أذربيجان المدمر

١ – بدأت المرحلة الحالية لنزاع ناغورني كاراباخ في عام ١٩٨٨، حينما ارتكبت سلطات جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية مذابح وتطهيرا عرقيا طال الأرمينيين في جميع أرجاء البلد ردا على المطالبة العادلة لسكان ناغورني كاراباخ بتقرير المصير. وفي عام ١٩٩١، نتيجة لانهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وامتثالا لقوانين الاتحاد وقواعد القانون الدولي، أُنشئت دولتان على إقليم جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية هما جمهورية أذربيجان وجمهورية ناغورني كاراباخ. بيد أن أذربيجان شنت أعمالا عدائية على نطاق واسع ضد جمهورية ناغورني كاراباخ شارك فيها أيضا مرتزقة يرتبطون على نحو وثيق بمنظمات إرهابية، وأسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين وعن خسائر مادية جسيمة.

٢ – وفي بداية الحرب، احتلت جمهورية أذربيجان الجزء الرئيسي من جمهورية ناغورني كاراباخ وكادت أن تصل إلى عاصمتها ستيباناكيرت. واضطرت القوات المسلحة لناغورني كاراباخ، سعيا لكفالة أمن شعبها، إلى القيام بأعمال عسكرية داخل أرض الخصم وفرضت سيطرتها على المناطق المجاورة، وهو ما شكل منطقة أمنية عازلة، للحيلولة دون مواصلة قصف المستوطنات في ناغورني كاراباخ وإبادة سكانها. بيد أن القوات المسلحة لجمهورية ناغورني كاراباخ لم تتمكن من تحرير جميع الأراضي التي احتلتها أذربيجان، بما يشمل منطقة شاهوميان بأكملها، والأجزاء الشرقية من منطقتي مارتوني ومارتاكيرت.

٣ – وفي أيار/مايو ١٩٩٤، خلال اجتماع عقد في بيشكيك، وقع رؤساء برلمانات كل من أذربيجان وناغورني كاراباخ وأرمينيا على البروتوكول النهائي لمؤتمر رؤساء البرلمانات المشترك لرابطة الدول المستقلة بشأن نزاع ناغورني كاراباخ الذي وضع الأساس لاتفاق وقف إطلاق النار الذي أعقب ذلك. ودخل اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ١٢ أيار/مايو، ورغم بعض الانتهاكات، فهو لا يزال ساريا حتى هذا التاريخ.

٤ – وقد عقدت مفاوضات فترة ١٩٩٢-١٩٩٤، ظلت المفاوضات بشأن التسوية السلمية لمشكلة ناغورني كاراباخ في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وبدءا من عام ١٩٩٤، تواصلت الاتفاقات في إطار وساطة الرؤساء المشاركين لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ووجه مؤتمر قمة بودابيست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مجموعة منسك بإجراء مفاوضات مع جميع أطراف النزاع، وهم: أذربيجان، وناغورني كاراباخ، وأرمينيا. وبدأ عقد الاجتماعات بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان ووزيري خارجيتيهما في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام

١٩٩٩. وخلال السنوات الـ ١٥ الماضية، قدم الرؤساء المشاركون العديد من التوصيات إلى الأطراف.

٥ - وفي أوائل عام ٢٠٠١، توصل رؤساء أرمينيا وأذربيجان وفرنسا إلى اتفاق مبدئي، نتيجة لاجتماعات عقدت على مرحلتين في باريس، بشأن تسوية التراع، حيث جرى توثيقه في كي ويست (بالولايات المتحدة). إلا أن أذربيجان رفضت في مرحلة لاحقة اتباع الالتزامات الواردة في ذلك الاتفاق.

٦ - وفي عام ٢٠٠٤، أُطلقت ''عملية براغ'' جديدة بين أرمينيا وأذربيجان. وفي الوقت الراهن، تستند المفاوضات إلى ''توصيات مدريد'' التي قدمها الرؤساء المشاركون لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان وأودعوها لدى الأمين العام للمنظمة.

٧ - وتقدر جمهورية أرمينيا جهود الوساطة التي يقوم بها الرؤساء المشاركون لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها شكلا عمليا للمفاوضات ينطوي على إمكانات كافية لإيجاد سبل لتسوية التراع. وفي غضون ذلك، فإن ٨٢ في المائة من سكان أذربيجان يعارضون جهود الوساطة التي تقوم بها تلك المجموعة نتيجة لدعاية سلطات أذربيجان المضادة للمجموعة.

٨ - وبموازاة عملية سلام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تبذل جمهورية أذربيجان منذ عدة سنوات محاولات لنقل مسألة تسوية مشكلة ناغورني كاراباخ إلى أطر دولية أخرى، خاصة إلى الأمم المتحدة، حيث تقل نوعا ما معرفة العديد من الأطراف بطبيعة المشكلة وأصولها. ولا ترمي جهود أذربيجان تلك إلا إلى المماطلة في التسوية السلمية للمسألة. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٤٣/٦٢ بشأن الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان الذي قدمته جمهورية أذربيجان، والذي لم ينل سوى ٣٩ صوتا من بين أعضاء الأمم المتحدة الذين يبلغ عددهم ١٩٢ عضوا. ولم يؤيد القرار نحو أربعة أخماس عضوية الأمم المتحدة. وصوتت البلدان التي تشترك في رئاسة مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معارضة للقرار، ولاحظت في بيانها المشترك أن القرار يتضمن على نحو انتقائي بعض المبادئ (مبدأ السلامة الإقليمية) على حساب مبادئ أخرى (الحق في تقرير المصير، وما إلى ذلك). ولم يسفر اتخاذ القرار عن تعطيل عملية سلام نزاع ناغورني كاراباخ وحسب، وإنما كانت له أيضا عواقب مدمرة، وتسبب في إطلاق موجة جديدة من سياسات أذربيجان العدائية المتبعة منذ سنوات. وحاولت أذربيجان تجاهل الشكل القائم للمفاوضات

و ''توصيات مدريد'' وفرض قرار الجمعية العامة أساسا للتفاوض بشأن تسوية نزاع ناغورني كاراباخ.

٩ - وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، توصل رئيسا جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان، في اجتماعهما في سانت بيترسبيرغ، إلى اتفاق نهائي بقبول ''توصيات مدريد'' كأساس للمفاوضات. ووجه الرئيسان وزيرا خارجيتيهما بالمضي قدما في المفاوضات على أساس ''توصيات مدريد'' للتقريب بين موقفي الطرفين بشأن المسائل المعلقة. وعلى الرغم من ذلك، عقب اجتماع سانت بيترسبيرغ وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية في أذربيجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واصلت أذربيجان على أرفع مستوى اتباع سياستها التدميرية التي تشكك في ''توصيات مدريد''.

١٠ - وتجددت عملية التفاوض في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن طريق وساطة ومبادرة الرئيس الروسي ميدفيديف، بصفته رئيس البلد المشارك في رئاسة مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتمثلت نتيجة مفاوضات موسكو في توقيع رؤساء كل من جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان والاتحاد الروسي على ''الإعلان المتعلق بنزاع ناغورني كاراباخ''. ووجدت تلك المبادرة التأييد والدعم من الرؤساء المشاركين لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتمثلت الأحكام الرئيسية للإعلان فيما يلي: (أ) التسوية السياسية والسلمية لنزاع ناغورني كاراباخ؛ (ب) تسوية نزاع ناغورني كاراباخ استنادا إلى قواعد القانون الدولي ومبادئه؛ (ج) التأكيد من جديد على أهمية استمرار جهود الوساطة التي يقوم بها الرؤساء المشاركون لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ (د) استمرار المفاوضات استنادا إلى ''توصيات مدريد''؛ (هـ) الالتزام بتكملة التسوية بضمانات دولية؛ (و) تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ تدابير لبناء الثقة. ومثل التوقيع على الإعلان خطوة إيجابية نحو تعزيز عملية التفاوض. بيد أن أذربيجان لم تكتف بمواصلة سياستها المدمرة وحسب، وإنما حاولت أيضا تشويه أحكام الإعلان وتفسيرها على نحو مغلوط، حيث أشارت بوجه خاص إلى مسائل من قبيل: (أ) أن تسوية المشكلة لا تحول دون استخدام أذربيجان للقوة؛ (ب) أن مبدأ السلامة الإقليمية هو المبدأ الوحيد المنطبق، وما إلى ذلك.

١١ - وفي هيلسنكي، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اجتمع وزيرا خارجية جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان مع الرؤساء المشاركين لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على هامش اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة. وأكد رؤساء خارجية البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة منسك من جديد في بيانهم موقفهم الراسخ الذي مفاده

أنه ليس من حل عسكري ممكن للنزاع ودعوا الأطراف إلى الالتزام مجددا بالتوصل إلى حل سلمي. وأكد الوزراء أيضا قيمة إعلان موسكو، وأهمية مواصلة المفاوضات بوساطة الرؤساء المشاركين استنادا إلى ''توصيات مدريد''. ودعا الوزراء الأطراف أيضا إلى وضع المبادئ الأساسية في صيغتها النهائية والبدء في صياغة اتفاق سلام شامل.

١٢ - وفي هيلسنكي، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمد وزراء خارجية الدول الـ ٥٦ الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إعلانا رحبوا فيه بمساعي إيجاد تسوية سلمية وسياسية لنزاع ناغورني كاراباخ، وبالجهود الرامية إلى وضع تدابير لبناء الثقة ولتدعيم وقف إطلاق النار. وشجع الوزراء الأطراف بشدة على تكثيف الجهود في عملية التفاوض، وشددوا على أهمية إعلان موسكو، والزخم الإيجابي الناشئ عقب اجتماعي سانت بيترسبيرغ وموسكو لرئيسي جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان، ومواصلة المفاوضات بوساطة الرؤساء المشاركين استنادا إلى ''توصيات مدريد''. وتم تشجيع الأطراف أيضا على القيام فورا بسحب القناصة من منطقة النزاع، وعلى تعزيز الجهود الرامية إلى وضع المبادئ الأساسية في صيغتها النهائية والبدء في صياغة اتفاق سلام شامل.

١٣ - ورحب الجانب الأرميني بهذه البيانات معربا عن اعتقاده بأن الطرفين يمكنهما من خلال الالتزام بما جاء فيها إحراز تقدم في عملية التفاوض. بيد أن الجانب الأذربيجاني تجاهل مرة أخرى نداءات المجتمع الدولي.

١٤ - وقيم الرئيسان سيرج سرغسيان وإلهام علييف الاجتماع الذي عقداه بزيورخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ باعتباره بناء ووجها وزيري خارجية البلدين بمواصلة المفاوضات بوساطة الرؤساء المشاركين استنادا إلى ''توصيات مدريد''.

١٥ - غير أن أذربيجان واصلت سلوكها التدميري بتعميم تقريرين في الجمعية العامة يومي ٢٢ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ معنونين ''الآثار القانونية المترتبة على العدوان المسلح لجمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان'' و ''القاعدة الأساسية للسلامة الإقليمية للدول والحق في تقرير المصير على ضوء المطالبات التعريفية لجمهورية أرمينيا''، وهما تقريران لا يعيقان عملية التسوية السلمية ويسيئان تفسير جوهر مشكلة ناغورني كاراباخ فحسب، بل إنهما يسعيان إلى إضفاء الشرعية على نية أذربيجان شن عدوان عسكري على ناغورني كاراباخ وجمهورية أرمينيا. وتشكل البيانات والتهديدات العدائية من جانب أذربيجان، وكذلك انتهاكاتها المتكررة لوقف إطلاق النار القائم عناصر عدوان.

١٦ - وردا على السلوك التدميري الأذربيجاني في مفاوضات السلام، أصدر الرؤساء المشاركون في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بيانا مشتركا في

١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أكدوا فيه أنه، على الرغم من التقريرين الذين عمما بناء على طلب من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة في ٢٢ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لا يوجد حل عسكري لنزاع ناغورني كاراباخ. وأعربوا عن أملهم في ألا يكون للتقريرين المذكورين أعلاه أي وقع على المفاوضات الجارية في إطار مجموعة منسك سعيا إلى تحقيق تسوية سلمية وسياسية للنزاع، وهو ما التزم به الرئيسان في بيانهما الصادر في موسكو في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٧ - وعلى الرغم من البيان الصادر عن الرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تواصل أذربيجان جهودها لإساءة تفسير مشكلة ناغورني كاراباخ، وقد عممت في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ تقريرين جديدين بالأمم المتحدة عنوانهما: ''المسؤوليات القانونية الدولية لأرمينيا بصفتها محتلا للأراضي الأذربيجانية احتلالا حربيا'' و ''دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لموقف أذربيجان من النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ الأذربيجانية وحولها''.

١٨ - وفي تجاهل لمقتضيات بيان هيلسنكي الوزاري الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أدلت أذربيجان في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ في اجتماع المجلس الدائم للمنظمة رقم ٧٥٢ ببيان أشار إلى عدم جدوى سحب القناصة من منطقة النزاع في ناغورني كاراباخ.

١٩ - وتعزز أذربيجان سياستها الحربية لسنوات عديدة برفع ميزانيتها العسكرية عشرة أمثال وانتهاك معايير الحد من الأسلحة التي نصت عليها المعاهدات الدولية. وتزيد الحرب الكلامية الأذربيجانية التي تشن على أعلى مستوى من توتر الجو العام. ويتبين من النتائج الرسمية لأحد استطلاعات الرأي أن ٣٠ في المائة من سكان أذربيجان يؤيدون حل مشكلة ناغورني كاراباخ حلا عسكريا.

٢٠ - وتلتزم أرمينيا بالتسوية السلمية للنزاع وتقدر تهيئة بيئة الثقة اللازمة لمواصلة إجراء مفاوضات بناءة. وينبغي أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى المزيد من التوتر وإلى إيجاد العراقيل أمام التسوية السلمية.

ثانيا – الجوانب القانونية والتاريخية لمشكلة ناغورني كاراباخ

ألف – نشوء النزاع (١٩١٨ – ١٩٢٠)

٢١ – يرجع النزاع حول ناغورني كاراباخ إلى فترة انهيار الإمبراطورية الروسية التي أعقبت ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ وما تلاها من إنشاء ثلاث دول في جنوب القوقاز، هي: جمهورية أرمينيا، وجمهورية أذربيجان الديمقراطية، وجمهورية جورجيا. وبعد انهيار الإمبراطورية، رفضت ناغورني كاراباخ (التي يمثل الأرمن ٩٥ في المائة من سكانها) الخضوع لسلطة جمهورية أذربيجان الديمقراطية. وعقد أرمينيو منطقة ناغورني كاراباخ جمعيتهم الأولى التي أعلنت كاراباخ كيانا مستقلا وانتخبت مجلسا وطنيا وحكومة.

٢٢ – ولجأت جمهورية أذربيجان الديمقراطية الحديثة المعلنة إلى الوسائل العسكرية لقمع الإرادة السلمية لشعب ناغورني كاراباخ من أجل تقرير المصير. وفي الفترة من أيار/مايو ١٩١٨ إلى نيسان/أبريل ١٩٢٠، واصلت القوات الأذربيجانية، المدعومة من القوات التركية، عدوانها على السكان الأرمن في ناغورني كاراباخ ومذابحها ضدهم (وفي آذار/مارس ١٩٢٠، كان نحو ٤٠ ٠٠٠ أرميني ضحايا للمذابح أو الترحيل من مدينة شوشي). بيد أن ذلك لم يجبر شعب ناغورني كاراباخ على الخضوع للحكم الأذربيجاني. وفي أثناء ذلك، كان على جمهورية أرمينيا المستقلة الحديثة أن تتعبأ للدفاع عن أرضها ضد الغزو التركي، ولم يكن بمقدورها حماية ناغورني كاراباخ أو اتخاذ خطوات دبلوماسية من أجل حل مشكلة هذا الإقليم.

٢٣ – وفي الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠، كانت ناغورني كاراباخ تتوفر فيها كل مقومات الدولة، بما في ذلك الجيش والسلطات الشرعية. وفي آب/أغسطس ١٩١٩، أبرم المجلس الوطني لكاراباخ وحكومة جمهورية أذربيجان الديمقراطية اتفاقا مؤقتا بشأن ناغورني كاراباخ تجنبا لنزاع عسكري. واتفق الجانبان على أن المسألة يجب النظر فيها خلال مؤتمر باريس للسلام. وبالدخول في اتفاق مع المجلس الوطني لكاراباخ، أكدت أذربيجان مركز ناغورني كاراباخ باعتبارها كيانا قانونيا مستقلا. وقد انتهك الجانب الأذربيجاني الاتفاق المؤقت عقب إخضاع أذربيجان للنظام السوفياتي.

٢٤ – ولم تستطع جمهورية أرمينيا أن تتدخل لنجدة سكان كاراباخ الذين قد حلت بهم الكارثة حتى نيسان/أبريل ١٩٢٠. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٢٠، أعلنت الجمعية التاسعة لأرمن كاراباخ منطقة ناغورني كاراباخ جزءا غير قابل للتصرف من جمهورية أرمينيا.

٢٥ – وفي عام ١٩٢٠، اعترفت روسيا السوفياتية بمنطقة ناغورني كاراباخ باعتبارها إقليما متنازعا عليه بين أذربيجان السوفياتية وجمهورية أرمينيا. ونص الاتفاق الموقع بين روسيا

السوفياتية وجمهورية أرمينيا في ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠ على أن مناطق كاراباخ وزنجزور وناخيشيفان ينبغي أن تحتلها القوات السوفياتية لكن هذا لن يحدد مسبقا الملكية النهائية لهذه المناطق. وحل المسألة رهن بما يقرره عهد توقعه أرمينيا وروسيا السوفياتية.

باء – رد الفعل الدولي للمطالبات غير القانونية لأذربيجان

٢٦ – أقر المجتمع الدولي، أي عصبة الأمم، بمركز ناغورني كاراباخ باعتبارها هي منطقة متنازعا عليها. ورفضت عصبة الأمم طلب الانضمام الذي تقدمت به أذربيجان بسبب عدم تمكنها من تعيين حدود الدولة وسيادتها على إقليم. ومن المسائل القابلة للتراع مسألة مركز ناغورني كاراباخ، ضمن الحدود الأوسع من حدودها الحالية[(١)]. (مذكرة الأمين العام لعصبة الأمم، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، المرجع رقم ١٠٨/٤٨/٢٠). وعادت عصبة الأمم لتتناول مسألة ناغورني كاراباخ في الفترة ١٩١٩-١٩٢٠، خلال مؤتمر باريس للسلام، حيث التزمت بإيجاد حل للمشكلة، بيد أن نشوء الحكم السوفياتي في المنطقة استبعد تناول هذه المسألة في المحافل الدولية.

جيم – ناغورني كاراباخ تحت الحكم السوفياتي (١٩٢١-١٩٨٨)

ضم ناغورني كاراباخ إلى أذربيجان

٢٧ – في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، اعتمدت حكومة أذربيجان السوفياتية بيانا بشأن الاعتراف بناغورني كاراباخ باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أرمينيا السوفياتية كبادرة للترحيب بانتصار القوات التابعة للسوفيات في البلد.

٢٨ – وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٢١، أصدرت حكومة أرمينيا السوفياتية استنادا إلى بيان أذربيجان والاتفاق المبرم مع الحكومة الأذربيجانية، مرسوما يعترف بناغورني كاراباخ باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أرمينيا السوفياتية.

٢٩ – وقد سُجلت الوثيقتان في قرار عصبة الأمم المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، وفي التقرير السنوي بشأن الفترة ١٩٢٠-١٩٢١ الصادر عن وزارة خارجية روسيا.

---

(١) في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، توصلت اللجنة الخامسة لجمعية عصبة الأمم إلى الاستنتاج التالي: ''لا يمكن اعتبار أذربيجان من الناحية القانونية ''دولة متمتعة تماما بالحكم الذاتي''، إذ لم يعترف بها قانونا أي عضو في عصبة الأمم''. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الإقليم الذي تطالب به أذربيجان على مساحة ٤٠ ٠٠٠ ميل مربع لم يشكل قط دولة في السابق بل كان دوما جزءا ضمن مجموعات أوسع من قبيل المغول والفرس وابتداء من ١٨١٣، جزءا من الإمبراطورية الروسية''.

٣٠ - وفي تجاهل للواقع، أقدم مكتب القوقاز للحزب الشيوعي، في ٥ تموز/يوليه، بضغط من جوزيف ستالين شخصيا، على تنقيح قراره الذي اتخذه في اليوم السابق وقرر إخضاع كاراباخ للحكم الأذربيجاني وإنشاء إقليم مستقل (مقاطعة) هو إقليم ناغورني كاراباخ، داخل أراضي أذربيجان السوفياتية. ولا يمكن أن يكون هذا القرار أساسا قانونيا لتحديد مركز ناغورني كاراباخ وحدودها: فقد اتخذ من طرف ثالث، هو الحزب البلشفي الروسي، الذي ليست لديه أي صلاحية أو ولاية قانونية؛ وكانت كل من أرمينيا وأذربيجان، وقت صدور القرار، مستقلتين، وإن كانتا دولتين سوفياتيتين؛ ولم تتوصل حكومتا الدولتين إلى اتفاق بشأن المركز والحدود؛ ولم يستند القرار إلى تعليل قانوني أو تاريخي، بل أملته إرادة فرد واحد.

٣١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، انضمت أرمينيا السوفياتية وأذربيجان السوفياتية إلى الاتحاد السوفياتي وأنشئت منطقة ناغورني كاراباخ المستقلة ضمن الجمهورية الأذربيجانية السوفياتية، مما جمد حل مشكلة كاراباخ. وشملت هذه المنطقة أجزاء فقط من إقليم ناغورني كاراباخ الأصلي.

انتهاكات حقوق الإنسان في ناغورني كاراباخ في ظل الحكم السوفياتي

٣٢ - طيلة فترة حكم ناغورني كاراباخ، انتهكت سلطات الجمهورية الأذربيجانية السوفياتية السابقة بصورة منهجية حقوق أرمينيي كاراباخ وحرياتهم. وأعاقت السلطات الأذربيجانية عمدا التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكاراباخ، وأبقتها مصدرا للمواد الخام[٢]. واتبعت الجمهورية الأذربيجانية السوفياتية السابقة سياسة إخلاء السكان الأرمينيين من كاراباخ، وتدمير الآثار الثقافية والتاريخية الأرمينية والاستيلاء عليها.

٣٣ - وكان لتمييز أذربيجان ضد ناغورني كاراباخ تأثيره على رفاه السكان الأرمينيين وأصبح عاملا رئيسيا وراء الهجرة. ونتيجة لذلك، انخفض عدد السكان الأرمينيين: فبينما كانوا يمثلون ٩٤,٤ في المائة من مجموع سكان ناغورني كاراباخ في عام ١٩٢٣، انخفض عددهم في عام ١٩٨٩ ليمثلوا ٧٦,٩ في المائة من السكان. وفي الوقت ذاته، زاد عدد السكان الأذربيجانيين في ناغورني كاراباخ عدة أمثال واطرد نموهم أساسا بسبب تدفق السكان من أذربيجان: ففي عام ١٩٢٣، كان الأذربيجانيون يمثلون ٣ في المائة من سكان المنطقة، في حين زاد عددهم في عام ١٩٨٩ ليمثلوا ٢١,٥ في المائة من السكان.

(٢) تؤكد الوثيقة المعنونة ''The people's economy of the Azerbaijan SSR'' أن نصيب الفرد من الاستثمارات في ناغورني كاراباخ في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ كان نصف المتوسط المسجل في أذربيجان، وفي عام ١٩٨٦، بلغ هذا العدد ٢,٧.

نداءات لإعادة النظر في ضم ناغورني كاراباخ

٣٤ - وجه سكان وسلطات منطقة ناغورني كاراباخ المستقلة وسلطات الجمهورية الأرمينية السوفياتية نداءات متعددة إلى السلطات السوفياتية لإعادة النظر في نقل ناغورني كاراباخ إلى الجمهورية الأذربيجانية السوفياتية. وجميع هذه الطلبات إما أغفلت أو رفضت ولقي من بادروا بها اضطهادا شديدا. ومن تلك الطلبات: نداء عام ١٩٤٥ الصادر عن الحزب الشيوعي وحكومة الجمهورية الأرمينية السوفياتية والموجه إلى الحكومة السوفياتية والحزب الشيوعي للاتحاد؛ وفي عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥، وجه سكان ناغورني كاراباخ على التوالي ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٤٥ رسالة إلى السلطات السوفياتية؛ واقترح أفراد وشركات في منطقة ناغورني كاراباخ المستقلة تعديلات متعددة خلال مناقشة مشروع الدستور السوفياتي في عام ١٩٧٧.

دال - ناغورني كاراباخ في الفترة ١٩٨٨-١٩٩١

٣٥ - بعثت انطلاقة البيريسترويكا الأمل لدى أرمن ناغورني كاراباخ في حل عادل وديمقراطي لقضيتهم. وفي نهاية عام ١٩٨٧، بدأ آلاف من أرمن كاراباخ مسيرات وتظاهرات سلمية ووجهت سلطات منطقة ناغورني كاراباخ المستقلة نداءات وعرائض إلى الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي وقيادة الدولة. ووقع أكثر من ٠٠٠ ٨٠ شخص عريضة عامة تطلب إعادة التوحيد مع الجمهورية الأرمينية السوفياتية.

٣٦ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٨، اتخذت الدورة الاستثنائية لمندوبي شعب ناغورني كاراباخ قرارا يقضي بـ ''مناشدة المجلس الأعلى للجمهوريتين الاشتراكيتين السوفياتيتين الأذربيجانية والأرمينية نقل ناغورني كاراباخ من الجمهورية الأذربيجانية السوفياتية إلى الجمهورية الأرمينية السوفياتية''. وسبقت هذا القرار قرارات مماثلة صدرت عن المجالس المحلية ومجالس المقاطعات.

٣٧ - وحاولت القيادة السوفياتية تحويل مشكلة ناغورني كاراباخ من المجال السياسي إلى المجال الاجتماعي والاقتصادي. وفي الوقت ذاته، استغلت السلطات الأذربيجانية الموقف المتناقض للقيادة السوفياتية لشن حملة إعلامية شعواء من أجل تحويل المشكلة برمتها إلى مشكلة بين عرقين، وفي الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠، وبدلا من إيجاد حل سلمي للمسألة، أثارت أعمال عنف ومذابح وعمليات ترحيل قسرية (مذابح سومغيت في شباط/فبراير ١٩٨٨ ومذابح الأرمن في جميع أرجاء أذربيجان، وخاصة في باكو، وكيروف آباد، وشماخ، وشمخور، ومنغشاور، وناخيشفان في جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية، في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ومذبحة باكو الكبرى في كانون الثاني/يناير

١٩٩٠، والترحيل القسري لـ ٢٤ قرية أرمينية في عام ١٩٩٠ نتيجة لـ ''عملية الطوق'' – – اثنتان في منطقة خانلار بأذربيجان وثلاث في مقاطعة شاهوميان، و ١٥ في منطقة هادروت وأربع في منطقة شوشي؛ ومذبحة ماراغا التي وقعت في نيسان/أبريل ١٩٩٢).

٣٨ – وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩١، توجت الجهود المشتركة بين السلطات السوفياتية والسلطات الأذربيجانية لترحيل السكان الأرمينيين من منطقة ناغورني كاراباخ المستقلة والمناطق المحيطة بها بعملية الطوق التي قامت بها هياكل عسكرية سوفياتية والتي حفزت على إنشاء جيش كاراباخ للدفاع عن النفس من أجل مقاومة الهجوم الأذربيجاني. وبالإضافة إلى الهجوم العسكري، لجأت الجمهورية الأذربيجانية السوفياتية إلى اتخاذ تدابير اقتصادية قسرية وقطع السبيل أمام جميع الإمدادات من السلع الأساسية، التي كان يتم إيصالها أساسا إلى الجمهورية الأرمينية السوفياتية ومنطقة ناغورني كاراباخ المستقلة عبر الجمهورية الأذربيجانية السوفياتية. وكانت النتيجة عزلا تاما لكاراباخ.

إنشاء جمهورية ناغورني كاراباخ

٣٩ – في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، أعلنت جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية استعادة ''الجمهورية الأذربيجانية الديمقراطية المنشأة في الفترة ١٩١٨-١٩٢١'' استقلالها. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، اعتمدت جمهورية أذربيجان، من جانب واحد ودون موافقة سكان ناغورني كاراباخ، قانونا عن ''إلغاء تمتع منطقة (أوبلاست) ناغورني كاراباخ بالحكم الذاتي''. ويتوخى هذا القانون كذلك إعادة تسمية مدن أرمينية معينة.

٤٠ – وفي عام ١٩٩١، بدأت ناغورني كاراباخ عملية الحصول على الاستقلال وفقا لما تنص عليه التشريعات المحلية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وجرى ذلك وفقا لأحكام دستور الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى القانون السوفياتي المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ والمتعلق بـ ''إجراءات تسوية المشاكل المتصلة بانفصال جمهورية اتحادية عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية'' وينص على أنه في حالة انفصال جمهورية سوفياتية عن الاتحاد، يحق لسكان الجمهوريات والكيانات المتمتعة بالحكم الذاتي وأفراد الجماعات القومية الذين يقطنون بكثافة مناطق معينة أن يقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا سيبقون في نطاق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو الجمهورية الاتحادية المنفصلة. وبناء على ما سبق، اعتمدت الدورة المشتركة لمجلسي نواب الشعب عن إقليم ناغورني كاراباخ ومقاطعة شاهوميان في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ إعلانا بإنشاء جمهورية ناغورني كاراباخ.

٤١ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أجرت ناغورني كاراباخ استفتاء قام برصده مراقبون دوليون وممثلون لوسائط الإعلام[٣] وانتهى إلى التأكيد على استقلال ناغورني كاراباخ. وقد أدلى بأصواتهم في الاستفتاء ٧٣٦ ١٠٨ ناخبا من أصل ٣٢٨ ١٣٢ ناخبا مسجلا (٨٢,٢ في المائة)، وأيد ٦١٥ ١٠٨ منهم (٩٩,٨٩ في المائة) الاستقلال. ولم يشارك في الاستفتاء ١٧,٨ في المائة من الناخبين المسجلين ومعظمهم من المنحدرين من أصول أذربيجانية. ونتيجة لذلك، أصبحت ناغورني كاراباخ الكيان الوحيد المتمتع بالحكم الذاتي الذي حصل على استقلاله قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ووفقا للتشريعات المحلية القائمة وقواعد القانون الدولي.

٤٢ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قام برلمان ناغورني كاراباخ المنتخب حديثا آنذاك، استنادا إلى حق شعب الإقليم في تقرير مصيره وإلى إرادته التي أعرب عنها من خلال الاستفتاء، باعتماد ''إعلان استقلال جمهورية ناغورني كاراباخ''. وأهاب البرلمان أيضا بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعترفا بالجمهورية وأن يساعدا على منع إبادة السكان الأرمينيين المحليين.

٤٣ - وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي، أُنشئت في إقليم جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية السابقة دولتان هما: جمهورية أذربيجان وجمهورية ناغورني كاراباخ. والأساس القانوني لإقامة الدولتين متماثل؛ وبناء على ذلك، لا ينبغي اعتبار إقامة جمهورية ناغورني كاراباخ على أساس حق شعبها في تقرير المصير أمرا يدخل في نطاق السلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان. وقد تأكد ذلك أيضا بموجب قرار البرلمان الأوروبي المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ''بشأن دعم عملية السلام في منطقة القوقاز'' الذي يعترف بأن ناغورني كاراباخ أعلنت استقلالها بعد صدور إعلانات مماثلة من جانب جمهوريات سوفياتية سابقة.

٤٤ - وفي عام ١٩٩١، استعادت جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية استقلالها بوصفها خلفا لجمهورية أذربيجان المنشأة في الفترة ١٩١٨-١٩٢٠ ورفضت إرثها القانوني عن الحقبة السوفياتية الممتدة من عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٩١، ففقدت بذلك أي حق في الأقاليم المنقولة إلى سيادة جمهورية أذربيجان السوفياتية في تموز/يوليه ١٩٢١ بما فيها

(٣) شمل المراقبون ممثلي الجمهوريات الاتحادية السابقة، ونواب مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية ومجلس مدينة موسكو، وممثلين عن منظمات دولية ودول أجنبية شتى.

ناغورني كاراباخ. وبناء على ذلك، تكون جمهورية ناغورني كاراباخ قد قامت على الأراضي التي لا سيادة لجمهورية أذربيجان عليها.

ثالثا – مقومات الدولة المستقلة في جمهورية ناغورني كاراباخ

٤٥ – حصلت ناغورني كاراباخ على استقلالها وفقا للقواعد القانونية المحلية والدولية. بموازاة مع هذه العملية القانونية، قامت ناغورني كاراباخ بنجاح بإرساء جميع الهياكل والمقومات اللازمة لتكوين دولة مستقلة، وهي:

الإقليم المحدد: تمارس ناغورني كاراباخ ولايتها السيادية على إقليم تعينه حدوده، وهي قادرة على توفير الأمن والظروف المعيشية العادية لمواطنيها.

السكان الدائمون: تشكل الأغلبية الساحقة من شعب ناغورني كاراباخ جماعة متجانسة تربطها روابط تاريخية بإقليمها.

وجود إدارة دائمة تمارس سيادة حصرية على إقليم وشعب محددين: ناغورني كاراباخ جمهورية ذات نظام حكم رئاسي. وتشكل الجمعية الوطنية أعلى هيئة تشريعية في الجمهورية. وقد اعتمدت الجمعية الوطنية، منذ عام ١٩٩١، مجموعة من القوانين اللازمة لإرساء الهياكل السياسية والسلطات الإدارية والقضائية في البلد. وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء و ١٢ وزارة. ومنذ عام ١٩٩٨، تباشر ناغورني كاراباخ أيضا أعمال الحكم المحلي، وذلك بعد إقرار القانون المتعلق به. واعتُمد دستور الجمهورية في عام ٢٠٠٦ من خلال استفتاء أُجري بشأنه. وتُعقد بانتظام انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.[٤]. وقد أُجريت آخر انتخابات رئاسية في ناغورني كاراباخ في عام ٢٠٠٧ وانتُخب باكو ساهاكيان رئيسا جديدا للجمهورية.

إجراء الحكومة مناقشات مع الدول الأجنبية: في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، طلب برلمان ناغورني كاراباخ إلى الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة إضافة إلى فرادى البلدان الاعتراف بالجمهورية. وهناك مجموعة من الوثائق عن مشكلة ناغورني كاراباخ اعتمدتها منظمات دولية شتى وجهود كثيرة للوساطة بذلتها فرادى الدول، وهي جميعا تبرهن بجلاء على أن ناغورني كاراباخ ظلت دائما عنصرا بارزا في مفاوضات السلام فضلا عن كونها عنصرا إقليميا وكيانا مستقلا، وهو الأمر المُثبت بوجود عدد من التوقيعات لمسؤولي

(٤) راقب الانتخابات مراقبون دوليون (مجموعة هيلسنكي البريطانية لحقوق الإنسان، ومركز الدراسات المقارنة للانتخابات، وأكاديمية موسكو العلمية لقضايا الأمن الوطني، ومؤسسة موسكو للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والفكرية).

ناغورني كاراباخ على وثائق متعددة. وتشمل هذه الوثائق بيان جيليزنوفودسك المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ الصادر بعد محادثات رسمية أُجريت في مدينة جيليزنوفودسك بروسيا بمبادرة من الرئيسين الروسي والكازاخستاني؛ واتفاق سوتشي المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الموقع بين هيئات الدفاع في أذربيجان وناغورني كاراباخ وأرمينيا ويدعو إلى وقف جميع الأنشطة العسكرية لمدة شهرين؛ وبروتوكولا عسكريا - تقنيا بشأن تنفيذ اتفاق سوتشي وُقع في موسكو في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢؛ والجدول الزمني للخطوات العاجلة الذي اقترحه رئيس مجموعة منسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وفيه تظهر ناغورني كاراباخ كطرف في النزاع لأول مرة؛ وبروتوكول بيشكيك المبرم في أيار/مايو ١٩٩٤ والموقع أثناء المفاوضات التي أجراها رؤساء برلمانات أرمينيا وأذربيجان وناغورني كاراباخ؛ واتفاق وقف إطلاق النار الذي أُبرم بوساطة من الاتحاد الروسي في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ ووقع عليه وزيرا دفاع أرمينيا وأذربيجان وقائد القوات المسلحة لناغورني كاراباخ. وإلى جانب ذلك، أقامت السلطات الأذربيجانية اعتبارا من عام ١٩٩٢ اتصالات مباشرة منتظمة مع سلطات ناغورني كاراباخ؛ حيث جرت في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ اتصالات بين ممثّلي أذربيجان وناغورني كاراباخ في موسكو، وعُقد في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ على خط التماس بمنطقة مارتاكيرت اجتماع بين الوفدين الحكوميين لجمهورية ناغورني كاراباخ وأذربيجان برئاسة سيرج سرغسيان، رئيس لجنة الدفاع الذاتي بجمهورية ناغورني كاراباخ وصفر أبييف، القائم بأعمال وزير الدفاع الأذربيجاني. وكذلك ضم الوفدان: من جمهورية ناغورني كاراباخ، وزير الخارجية غوكاسيان، ورئيس إدارة الأمن الوطني أبراهاميان، ونائب وزير الشؤون الداخلية أغاسيان؛ ومن أذربيجان، وزير الدولة عليييف، وممثل وزارة الخارجية ذو الفقاروف، ورئيس اللجنة الأذربيجانية المعنية بتبادل الرهائن كياظيموف. ونتيجة لذلك، وقع الطرفان اتفاقا لتمديد الاتفاق السابق المتعلق بالامتناع عن أية أنشطة عسكرية. وأُجريت في موسكو يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ مفاوضات بين نائب رئيس المجلس الأعلى للجمهورية الأذربيجانية، أ. جليلوف، ووزير خارجية جمهورية ناغورني كاراباخ، أ. غوكاسيان، اعتُمد خلالها بيان مشترك. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عُقد على خط التماس في أغدام اجتماع ضم نائب رئيس وزراء كل من ناغورني كاراباخ وأذربيجان (ز. بوغوصيان و أ. عباسوف). وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عُقد في موسكو اجتماع بين زعيمي أذربيجان وناغورني كاراباخ؛ وأُجريت في صيف عام ١٩٩٣ وخريفه اتصالات منتظمة على مستوى القيادة العسكرية والسياسية بين باكو وستيباناكيرت.

وفي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، أُجريت في موسكو بوساطة روسية سلسلة من المفاوضات الثلاثية الأطراف بين القيادات السياسية العليا وممثلي وزارات الدفاع في جمهورية أذربيجان وجمهورية ناغورني كاراباخ وجمهورية أرمينيا. وأسفرت هذه المفاوضات عن التوصل إلى عدة اتفاقات بشأن الوقف المتبادل للقصف المدفعي والعمليات العسكرية العدوانية، وتمديد العمل بنظام وقف إطلاق النار، والإفراج المتبادل عن النساء والأطفال المحتجزين، وغير ذلك من المسائل. ويعد الاجتماع الإضافي الأول لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في هيلسنكي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ دليلا على مشاركة ناغورني كاراباخ النشطة في عملية التفاوض المجراة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد تقرر في الاجتماع المذكور عقد مؤتمر بشأن ناغورني كاراباخ، ووجه الاجتماع الدعوة إلى السلطات الشرعية في ناغورني كاراباخ لحضور المؤتمر بوصفها طرفا معنيا. ومن الدلائل الأخرى على هذه المشاركة النشطة من جانب ناغورني كاراباخ مؤتمر قمة بودابست لعام ١٩٩٤ لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وفيه رحبت الدول المشاركة بتأكيد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ بين أطراف النزاع (أذربيجان وناغورني كاراباخ وأرمينيا)، وأعلنت استعدادها نشر قوات حفظ سلام متعددة الجنسيات تتبع المؤتمر، وتوصلت إلى اتفاق بشأن إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتخطيط والتابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والبيان الصادر في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ عن رئيس المنظمة آنذاك الذي أكد قرارات المنظمة السابقة المتعلقة بمركز أطراف النزاع ونص على مشاركة الدولتين العضوين الضالعتين في النزاع إضافة إلى ناغورني كاراباخ كطرف ثالث فيه؛ فضلا عن المشاركة في عملية التفاوض برمتها في مؤتمر منسك.

ويضاف إلى ذلك أن الرؤساء المشاركين لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يزورون ناغورني كاراباخ في رحلاتهم إلى المنطقة ويلتقون بالسلطات فيها.

بيد أن جمهورية أذربيجان دأبت، طوال عملية الوساطة التي تتم في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على رفض إشراك ممثلي ناغورني كاراباخ في عملية التفاوض رغم أن جولات المفاوضات الرسمية السابقة التي جرت في منتصف التسعينيات من القرن الماضي شارك فيها ممثلون للإقليم. وتخشى أذربيجان أن تستتبع ضمنا مشاركة ناغورني كاراباخ في المحادثات درجة من الاعتراف بها بحكم الواقع. ويكشف موقف أذربيجان هذا أغراضها الحقيقة وهي: (أ) الامتناع عن تقديم الدعم لعملية التفاوض لأطول فترة ممكنة أملا في أن يؤدي حرمان أرمينيا من عوائد النفط في بحر قزوين إلى تشكيل ضغوط عليها وفي التوصل إلى تسوية تخدم مصالح أذربيجان؛ (ب) تزييف طبيعة النزاع لتصويره على أنه نزاع على

أراض بين أرمينيا وأذربيجان بكل ما يترتب على ذلك من عواقب؛ (ج) التعتيم على مسؤولية أذربيجان عن تحويل عملية تقرير سكان ناغورني كاراباخ لمصيرهم إلى نزاع عسكري وعن الوضع الراهن الذي تمخض عنه؛ (د) تقمص دور الضحية التي تحتاج إلى المساعدة الدولية.

وكذلك يبين وجود مكاتب تمثيل لناغورني كاراباخ في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا ولبنان وألمانيا وأستراليا وأرمينيا مشاركة جمهورية ناغورني كاراباخ النشطة على الصعيد الدولي.

رابعا – رد الفعل الدولي إزاء الحصار المفروض على أرمينيا وناغورني كاراباخ

٤٦ – وجه المجتمع الدولي، من خلال مختلف القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، انتقاداتٍ شديدة للحصار الأذربيجاني المفروض على جمهورية أرمينيا وعلى ناغورني كاراباخ، ووصفه بأنه انتهاك لحقوق الإنسان. ويُذكر من هذه القرارات بشكل خاص قرارات البرلمان الأوروبي المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير و ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، والطلب المقدم إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لإصدار توصية بشأن الحالة في ناغورني كاراباخ طلب آتكينسون، وهو الطلب الذي قدمه ٣٠ عضوا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وغير ذلك.

ويشارك كونغرس الولايات المتحدة مشاركة نشطة في المحاولات الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية للنزاع. ويركز الكونغرس اهتمامه بناغورني كاراباخ في قنوات منها في المقام الأول التشريعات المتعلقة باعتمادات العمليات الأجنبية، ومن أمثل ذلك: تخصيص الأموال لتشجيع التوصل إلى تسوية للنزاع بشأن ناغورني كاراباخ وتحفيز أطراف النزاع على التوصل إلى مثل هذه التسوية؛ وتقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب ناغورني كاراباخ؛ واستمرار فرض قيود على المعونة المباشرة إلى حكومة أذربيجان وهي القيود التي وُضعت ردا على الحصار الذي تفرضه أذربيجان على جمهوريتي أرمينيا وناغورني كاراباخ.

***

ولابد أن يكون رد فعل المجتمع الدولي إزاء سياسة أذربيجان الحربية رد فعل واضح لا لبس فيه. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة للتصدي للحالة الخطيرة والمتفجرة في منطقة جنوب القوقاز، ومنع أية أنشطة عسكرية محتملة لا تزال في مرحلة التخطيط، وكفالة امتثال أذربيجان لالتزاماتها الدولية.